

أن يكون هناك إثبات للقاء بين الراوى والمتلقى، حتى يحكم بإثبات اتصال السند، كما أنه يأخذ الحديث عن الرواة الثقات من الدرجة الأولى التي تبلغ في الحفظ والإتقان مبلغاً كبيراً.

وقد أشار د. أبو شهبة في كتابه "في رحاب السنة" إلى مثال يوضح كيفية اعتماد "البخارى" في صحيحه على من كانوا في درجات العدالة، والإتقان، "ذلك أن تلامذة الإمام الزهري (مثلاً) على خمس طبقات ودرجات، ولكل طبقة مزية على التي تليها: الطبقة الأولى هم: الذين امتازوا بالعدالة والحفظ والإتقان والأمانة، وطول الملازمة للزهري في السفر والحضر، مثل: مالك، وسفيان بن عيينة، ورجال هذه الطبقة هم مقصد البخارى في صحيحه.

الطبقة الثانية (وهم الرواة الذين تقاربوا في السن ولقاء الشيوخ) وهم الذين شاركوا الأولى في الثبوت والأمانة، إلا أن رجال الأولى امتازوا بطول المصاحبة للزهري سفرًا وحضرًا، أما رجال الثانية فلم يلازموا الزهري إلا مدة يسيرة، فكانوا في الإتقان والمعرفة بحديثه دون الأولى، وذلك مثل: الأوزاعي، والليث بن سعد، ورجال هذه الثانية يعتمد رواياتهم "الإمام مسلم"، أما البخارى فلا يخرج من أحاديثه إلا قليلاً في غير أصول الكتاب..

الطبقة الثالثة: وهم من دون الثانية مثل: جعفر بن برقان، وزمعة بن صالح؛ فلا يخرج لهم البخارى أصلاً، وقد يخرج لهم في المتابعات والشواهد.

أما رجال الطبقة الرابعة والخامسة؛ فهم المجرّحون، والضعفاء، فلا يخرج لهم البخارى، ومسلم. وهكذا يتبين ... أن شرط البخارى في صحيحه في القمة^(١).

ويشير علماء الحديث، والباحثون في علوم الحديث إلى أن "الإمام البخارى" التزم في كتابه "الجامع الصحيح" أعلى درجات الصحة .. " ولا ينزل عن هذه الدرجة

(١) د. أبو شهبة: في رحاب السنة، ص ٨١، ٨٢.